LEGITIMACY & CITIZENSHIP in the Arab world
Research at LSE

LSE THE LONDON SCHOOL OF ECONOMICS AND POLITICAL SCIENCE

دستور ديمقراطي للمسيحيين والمسلمين

فصل من كتاب: «كيف سرق الغرب الديمقراطية من العرب: قصة المؤتمر العربي السوري لعام 1920 وتدمير تحالف الليبراليين والإسلاميين التاريخي»

إليزابيث ف. طومسون

ترجمة حلا اخضير

برنامج الشرعية والمواطنة في العالم العربي

حول برنامج الشرعية والمواطنة في العالم العربي

"**برنامج الشرعية والمواطنة في العالم العربي**" هو أحد البرامج البحثية التابعة لوحدة أبحاث الصراع والمجتمع المدني في كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية **LSE**. ينظر البرنامج في الفجوة في مفهوم الشرعية بين المحلي والخارجي في العالم العربي. فمنظور المواطنين المحليين لما هو شرعي يتصف بموضوعية مستمدة من تجربتهم العملية ومن ثقافتهم؛ فيما يحمل صناع القرار الخارجيين غالباً مفهوم إجرائي عن الشرعية منفصل عن مفهومها المحلي وينتج عنه مسارات وإجراءات يراها المجتمع المحلي بعيدة عنه. كما يبحث البرنامج في كيفية العمل على تأجيج الهويات الإقصائية مثل الهويات الطائفية والقومية، عمداً من قبل النخب الحاكمة وبعض الجهات الخارجية وإقحامها في الخطاب العام والدساتير والقوانين كوسيلة لتجاهل المطالب الديمقراطية وحرف مسارها وإعاقة احتمالات بناء الشرعية.

وتُعدّ التجربة السورية محور المشروع، إلا أن ذلك لا يحول دون إجراء تحليل مقارن لاستخلاص الدروس ذات الصلة المستفادة من لبنان والعراق، حيث كانت اتفاقيات تقاسم السلطة القائمة على أساس عرقي وطائفي أساس عمليات بناء السلام وكتابة الدستور.

يقوم على البرنامج فريق عمل من الخبراء والباحثين، وتديره د. ريم تركماني.
للمزيد من المعلومات يمكن زيارة موقع المشروع: http://dustoor.org/

The original title of this publication is:

A Democratic Constitution for Christians and Muslims

Excerpt from:

"How The West Stole Democracy from the Arabs: The Syrian Arab Congress of 1920 and the Destruction of its Historic Liberal-Islamic Alliance" by Elizabeth F. Thompson

(New York: Atlantic Monthly Press, 2020)

The English version is available to download from: http://eprints.lse.ac.uk/105717/

This publication was made possible by a grant from Carnegie Corporation of New York. The statements made and views expressed are solely the responsibility of the author.

صورة الغلاف: نسخة مُعدلة للعربية لغلاف كتاب "كيف سرق الغرب الديمقراطية من العرب: المؤتمر العربي السوري لعام 1920 وتدمير تحالف الليبراليين والإسلاميين التاريخي" من تأليف إليزابيث ف. طومسون.

تمت هذه الترجمة بموافقة خطية من المؤلفة.

الآراء المعبر عنها في هذا البحث هي آراء المؤلفين ولا تمثل بالضرورة آراء كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية (LSE).
يصرح باستنساخ مقتبسات من هذا البحث مجاناً ومن دون إذن كتابي، شريطة الإشارة إلى المصدر الأصلي مع ذكر العنوان الكامل للبحث وتاريخ نشره وأسماء المؤلفين البحث وذكر الLSE وبرنامج المواطنة والشرعية في العالم العربي.

للتواصل والاستفسار: Id.Syria@lse.ac.uk

All rights reserved

حقوق الطبع والنشر © LSE 2020.
جميع الحقوق محفوظة

مقدمة

يتحدث هذا الفصل، وهو الفصل الرابع عشر، من كتاب "كيف سرق الغرب الديمقراطية من العرب" عن النقاشات التي دارت حول كتابة مسودة دستور ربيع عام 1920.

رأينا في الفصول السابقة من الكتاب كيف أقنع أعضاء المؤتمر الأمير فيصل بدعم إعلان استقلال سوريا في الثامن من آذار 1920. كما أعلن المؤتمر انتخاب فيصل ملكاً، وعزمه على تأسيس نظام ملكي دستوري. انتقل المؤتمر بعد ذلك إلى قاعة اجتماعات جديدة في ساحة المرجة في مدينة دمشق، حيث كتبت اللجنة الدستورية التي ترأسها ابن حمص هاشم الأتاسي الرئيس الأول للمؤتمر مسودة المواد وقدمتها للنقاش.

عرض الفصل الثالث عشر من الكتاب النقاش المحتدم الذي دار حول قوانين الانتخابات في نهاية شهر نيسان، واندلع الخلاف بين أعضاء المؤتمر حول قضية منح المرأة حق الاقتراع. يسلط الفصل الرابع عشر الضوء على مناقشة قضية أخرى مثيرة للجدل وهي حقوق الأقليات غير المسلمة وتمثيلها. ففي بداية شهر أيار، انتُخب الشيخ رشيد رضا الذي كان نائباً عن مدينة طرابلس رئيساً للمؤتمر بدلاً من هاشم الأتاسي الذي أصبح رئيساً لمجلس الوزراء آنذاك. وينتهي هذا الفصل بعرض اللجنة الدستورية المسودة الكاملة للدستور على المؤتمر في الخامس من تموز من عام 1920. صوت المؤتمر بالموافقة المبدئية على جميع المواد، ثم بدأت عملية المصادقة على كل مادة على حدة. بحلول موعد الجلسة الأخيرة في التاسع عشر من تموز كان المؤتمر قد صادق على ستة مواد من الدستور. في اليوم التالي، أعلن الملك فيصل عن حالة طوارئ وطنية وحلّ المؤتمر. لم يجتمع المؤتمر بعدها قط. وفي الرابع والعشرين من تموز، هزم الفرنسيون الغزاة الجيش السوري في معركة ميسلون.

الفصل الرابع عشر

دستور ديمقراطي للمسيحيين والمسلمين

قبل يومين من مناقشة حق الاقتراع التي أدت إلى انشقاق في المؤتمر، تعثر النواب بتهديد دبلوماسي أكبر كانت تخفيه الحكومة. ففي الرابع والعشرين من نيسان، استجوب المؤتمر يوسف الحكيم، وزير التجارة والزراعة والأشغال العامة، على خلفية الحوادث المثيرة للقلق التي جرت في المنطقة الساحلية الخاضعة للسيطرة الفرنسية. فقد تلقى النواب تقارير مقلقة تزعم أن فرنسا كانت توزع عريضة ضد المؤتمر، وأنها أنزلت العلم السوري في مكتب الوفد العربي في بيروت، كما أنها اعتقلت خطيباً مسلماً لذكره اسم الملك فيصل في خطبته أثناء صلاة الجمعة.

وقد كشفت التحقيقات كشف الاستجواب عن وجود صلة بين الأحداث التي كانت تجري في لبنان ومؤتمر سان ريمو. فقد عمل كلاهما على استخدام الطائفية كسلاح لتهديد الديمقراطية التعددية التي كانت تُؤسس في دمشق. رداً على هذا، أجرى المؤتمر تغييرات قسرية في الحكومة وأضاف - تحت قيادته الجديدة التي ضمت اثنان من رجال الدين المسلمين - الحماية القانونية لحقوق الأقليات وحق المساواة إلى الدستور. في أيار وحزيران من العام نفسه، أنهى المؤتمر كتابة الدستور في ظل تضاعف التهديدات وكتابة الحكومة لمسودة استراتيجية عسكرية للدفاع عن سوريا. وقد صدر النص الكامل للدستور في الخامس من تموز 1920، هذا الدستور الذي أسس لنظام ملكي نيابي ديمقراطي.

سان ريمو والسقوط الثاني للركابي

حاز يوسف الحكيم الذي كان نائباً سابقاً من مدينة اللاذقية قبل انضمامه إلى حكومة الركابي على إعجاب زملائه السابقين عندما سار إلى المنصة مؤكداً للمؤتمر أن الحكومة قد اتخذت الإجراءات اللازمة تجاه المخاطر القادمة من المنطقة الساحلية التي تهدد سيادة الأراضي السورية. وكانت الحكومة قد قدمت شكوى بشأن العريضة مطالبةً بالإفراج عن خطيب الجامع واستعادة ~~ألوان~~ علم المملكة. وقد أكد الحكيم على ذلك قائلاً: «لم يزل علمنا السوري مرفرفاً وسيبقى كذلك تحقيقاً لرغائب الأمة» في محاولة منه لتهدئة المخاوف الناتجة عن الفشل الدبلوماسي لحكومة الركابي[1].

إلا أن د. أحمد قادري، الطبيب الشخصي للملك فيصل والنائب من مدينة الخليل، لم يشعر بالارتياح إطلاقاً وأعلن أن اعتقال خطيب الجامع هو سبب لشن الحرب لأن هذا تدخل في الشؤون الدينية. وفي ظل الكثير من التشجيع، طالب القادري باتخاذ إجراءات استباقية ضد الفرنسيين الذين كانوا ينشرون قواتهم في شمال كيليكيا.

بعد ذلك، طالب نائبٌ من مدينة حلب الحكيم بالكشف عن تفاصيل اجتماع المجلس الأعلى في سان ريمو. ومن هما المبعوثان السوريان اللذان أشارت الصحف إلى مشاركتهما في الاجتماع؟ وما هي سياسة الحكومة التي طرحت في سان ريمو؟ لكن الحكيم أصر على عدم إمكانية مجلس الوزراء الإفصاح عن هذه التفاصيل.

بعدها وقف نائب آخر من طرابلس، المدينة الساحلية محتجا وقال: «الأمة هي التي تقرر مصيرها وحياتها لا غير. حياتنا أيها السادة ليست في باريس ولندن وسان ريمو. ولكنها في المملكة السورية وبكم أنتم ممثلوها».

انزعج الحكيم من التلميحات الدائرة حول إمكانية بيع البلد من قبل الحكومة وأصر قائلاً: «هل يجوز أن نتصور أنه توافق على أقوال يقصد بها بيع البلاد». علماً أن الحكيم كان قد ولد في المنطقة الساحلية أيضاً وقضى طفولته فيها، حيث تلقى تعليمه في مدرسة الإرسالية الأمريكية

1. شهرستان، ماري. المؤتمر السوري، بيروت: دار الأمواج، ط1، 2000م، ص 149-159، اعتماداً على «الحكومة قبل الشعب: مجلس الوزراء يجيب على أسئلة المؤتمر»، مجلة الدفاع، نيسان 1920، ص 25-26؛ الحكيم، يوسف. سوريا والعهد الفيصلي، بيروت: دار النهار للطباعة والنشر، 1980، ص 156-157؛ خوري، فيليب. سوريا والانتداب الفرنسي، برنستون: دار نشر جامعة برنستون،1987، ص 327.

في مدينة اللاذقية. ربما شعر الحكيم أن ولاءه عرضة للشك لأنه كان واحداً من الوزيرين المسيحيين في الحكومة.

وقف رياض الصلح الذي كان نائباً عن المنطقة الساحلية من مدينة صيدا أيضاً دفاعاً عن الوزير مؤكداً على مطالب المؤتمر المتمثلة في الحرص على مسائل الدفاع الوطني، وداعياً النواب لمشاركته في التصفيق للحكيم.

إلا أن الخلاف كان قد وقع فعلاً. كان من الواضح أن حكومة الركابي قد غيبت المؤتمر في لحظة مفصلية وذلك عندما رفض المجلس الأعلى الاعتراف بفيصل ملكاً، مما دفع الملك حسين إلى الانسحاب من مؤتمر السلام. وفي اليوم التالي، الخامس والعشرين من نيسان، وبدون أي إشعار رسمي، صوت المجلس الأعلى بالموافقة على الانتداب الفرنسي على سوريا.

وهكذا عزل المؤتمر الركابي من منصبه لعدم التزامه بوعده بالسماح للمؤتمر بالإشراف على المسائل المتعلقة باستقلال سوريا.

سان ريمو وصعود رشيد رضا لرئاسة المؤتمر العام

في السادس والعشرين من نيسان، وبعد النقاش الدائر حول حق الاقتراع، قضى رشيد رضا مع الملك فيصل وعزة دروزة ووزير التعليم ساطع الحصري ونواب آخرين ما وصفه «سمراً مفيداً لا ينسى» في دار إحسان بك الجابري الذي كان رئيس أمناء الملك فيصل. حيث ناقش الرجال القرار المتخذ في سان ريمو وضعف تحضير الركابي له. في تلك الليلة، كتب رضا في مذكراته: «وقد تحقق زوال ثقة الملك بحكومة الركابي»[2].

أما في دمشق فقد سادت أجواء الأزمة واندلعت المظاهرات المعادية للفرنسيين بعد حادثة اعتقال خطيب الجامع وإنزال العلم. حيث امتلأت الشوارع بالمتظاهرين إدانةً لقرار سان ريمو.

واجهت المجموعة المجتمعة الركابي في الليلة التالية. كان الملك غائباً آنذاك إلا أن قادة المعارضة ومن بينهم عبد الرحمن يوسف كانوا حاضرين. رفض الركابي اتهامهم أياه بسوء التخطيط وقاوم الضغوط لتعزيز الجيش السوري بحجة أن الدفاع العسكري عديم الفائدة، وأصر على أن فيصل والحكومة اتفقا على أنه من الأجدى توقيع معاهدة مع فرنسا. تعجب رضا من اقتناع سياسي مخضرم كالركابي بأن فرنسا ستحترم استقلال سوريا في ظل الانتداب على النحو المنصوص عليه في اتفاقية كليمنصو المخزية [3].

على نقيض رئيس وزرائه، كان الملك فيصل مقتنعاً أن على السوريين إظهار قوتهم للضغط على أوروبا لاحترام استقلالهم. ووافق على ضرورة عزل الركابي.[4]

في الثاني من أيار، استخدم المؤتمر صلاحياته التشريعية الجديدة للتصويت بحجب الثقة عن حكومة الركابي، وبناء على ذلك استقال المحارب القديم للمرة الثانية خلال ستة أشهر. أصر العديد من النواب بشدة على تشكيل «وزارة دفاع» متينة. اقترح رضا تعيين رئيس الأركان يوسف العظمة بدلاً من الركابي. كان العظمة شاباً متحمساً ومحارباً وطنياً، إلا أن الملك فيصل آثر عليه رئيس المؤتمر الرزين هاشم الأتاسي ذا الخلق الحميد. أملاً أن يستعيد الأتاسي الثقة بين القصر والمؤتمر.

في اليوم التالي، أعلن الملك فيصل عن حكومة الأتاسي الجديدة التي شملت معظم حكومة الركابي باستثناء تعيين يوسف العظمة وزيراً جديداً للحربية وعبد الرحمن الشهبندر وزيراً جديداً للخارجية. شعر رضا بالسعادة لأن الملك فيصل قبل توصيته بالشهبندر الذي كان عضواً

2 . مذكرات رشيد رضا، 26 نيسان، 1926، المنشورة في «العبرة بسيرة الملك فيصل الجزء السابع»، مجلة المنار، المجلد رقم 43، تموز 1934 (صفر، 1353 هجري)، ص 152-157.

3 . الحكيم. سوريا والعهد الفيصلي، ص 144-145؛ دروزة، عزة. مذكرات محمد عزة دروزة، دار الغرب الإسلامي، 1994، ص456-467؛ رضا، رشيد، «الرحلة السورية الثانية الجزء العاشر»، مجلة المنار، المجلد رقم 23: 4، نيسان 1922 (شعبان 1340 هجري)، ص 313-316.

4 . رضا. «العبرة بسيرة الملك فيصل الجزء السابع».

زميلاً له في حزب الاتحاد السوري.[5]

في الخامس من أيار، أجرى المؤتمر انتخابات لاختيار رئيس للمؤتمر بدلاً من الأتاسي. رشح حزب التقدم رشيد رضا لمنصب الرئيس والشيخ عبد القادر الكيلاني لمنصب نائب الرئيس. بينما رشح الحزب الحر المعتدل رضا الصلح الذي كان صديقاً قديماً لرشيد رضا لمنصب الرئيس والشيخ عبد القادر الخطيب الذي كان غريم رضا منذ حادثة المسجد الأموي عام 1909 لمنصب نائب الرئيس. جاء رشيد رضا في المقدمة في الجولة الأخيرة من التصويت إلا أن الخطيب انتُخب نائباً له[6]. كما بقي عزة دروزة في منصبه أميناً للسر.

قبل رضا بالمنصب على مضض. في تلك الليلة، كتب رضا في مذكراته «قلت له {رياض الصلح} أنني أنا أول من ينتخب والدك .وقلت لحزب التقدم انتخبوه {رضا الصلح}، صديقه القديم {والد رياض الصلح} فلم يقبلوا وهم حزب الأكثرية.»

أقر رضا بأن كفاءته أعلى من كفاءة رضا الصلح لتولي المهمة الأساسية لرئيس المؤتمر ألا وهي البت في كتابة مسودة الدستور. كان الصلح الأكبر (رضا الصلح) بارعاً في الإدارة أكثر من السياسة[7].

كانت الفائدة السياسية من اختيار رشيد رضا وعبد القادر الخطيب واضحة وذلك لإصلاح الخلافات في المؤتمر بعد النقاش المحتدم الذي دار حول حق الاقتراع. فقد غادر الخطيب القاعة آنذاك برفقة رجال دين محافظين آخرين بينما لعب رضا دور الوسيط بشكل ناجح. كانت الحاجة إلى الوحدة ذات أهمية قصوى في ظل الأخبار القادمة من سان ريمو[8]. وبنفس الروح الجماعية استقال رضا بشكل فوري من منصبه كرئيس حزب التقدم لتخفيف الشكوك المتبقية حول انتمائه الحزبي. كتب رضا عن هذه الحادثة قائلاً «وجب علي أن أساوي بين الحزبين في كل شيء يتعلق به». وكتب أيضاً «كان الذين استاءوا من تشديدي عليهم في حفظ نظام الجلسات، أو في المنع في بعض الأحيان من الكلام والخطابة - أكثرهم من أفراد جماعتنا.»

كان أول عمل يقوم به رضا بعد استلامه منصب رئيس المؤتمر هو استدعاء وزير الخارجية عبد الرحمن الشهبندر كي يعرض برنامج حكومة الأتاسي. في الثامن من أيار عرض الشهبندر ثلاثة أهداف لسياسة الحكومة: (1) تأييد استقلالنا التام الناجز المتضمن، في جملة ما تضمنه، حق التمثيل الخارجي (2) المطالبة بوحدة سورية بحدودها الطبيعية، مع رد طلب الصهيونيين جعل بعض القسم الجنوبي منها وهو فلسطين، وطناً قومياً لليهود (3) رفض كل مداخلة أجنبية تمس سلطاننا القومي.

منح المؤتمر الثقة لحكومة الأتاسي التي أعلنت مباشرةً عن مشروعي التجنيد الشامل والقرض الوطني لتغطية نفقات الدفاع. بعد نقاش حاد أُقِر قانون القرض الوطني على أن تُرهن أراضي الدولة. بعد ذلك أرسل الشهبندر رسالة إلى البريطانيين مكرراً طلب سوريا بالاعتراف بفيصل ملكاً عليها مما قد يسهل قبوله دعوة مؤتمر السلام في أوروبا. لكن البريطانيين قابلوا هذا الطلب بالرفض مجدداً.[9]

وفي خضم الصراع الذي لاح في الأفق، وافق المؤتمر على مقترح رضا إكمال مسودة الدستور في أقرب فرصة[10]. وبناءً عليه أمضى المؤتمر الشهرين التاليين، باستثناء استراحة قصيرة في بداية شهر رمضان، في مناقشة المواد الدستورية الخاصة بحقوق الأقليات والحكومة الإقليمية والنظام القضائي ومراجعة هذه المواد والمصادقة عليها[11].

في البداية ساد التوتر تحت القيادة الدينية الجديدة. إذ قام الشباب العلمانيون الوطنيون الذين أعربوا عن دعمهم لتشكيل جمهورية علمانية قبل

5. الحكيم. سوريا والعهد الفيصلي، ص 156-159؛ دروزة، مذكرات عزة دروزة، ص 467-468؛ رضا، «العبرة بسيرة الملك فيصل الجزء السابع».

6 . الصباغ، يوسف مازن. المؤتمر السوري، دار الشرق، دمشق، 2011، ص197-198؛ شهرستان، المؤتمر السوري، ص 115.

7 . مذكرات رشيد رضا، 5-6 أيار 1920، تحرير: عمر رياض، «مثل حمار المطحنة: السياسة الغربية في أعقاب الحرب العالمية الأولى»، ورقة مقدمة في مؤتمر «الكارثة البشرية آنذاك والآن»، الجامعة الامريكية في بيروت، 1 حزيران، 2016

8. أرناؤوط، محمد. دراسات حول الحكومة: الدولة العربية في دمشق 1918-1920م، ص 41-44.

9 . الريماوي، سهيلة. الحكم الحزبي في سوريا أيام العهد الفيصلي 1918-1920، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 1998، ص 210-216؛ الصباغ. المؤتمر السوري، ص200؛ الحكيم. المؤتمر السوري والعهد الفيصلي، ص160-165.

10 . الحكيم. المؤتمر السوري والعهد الفيصلي، ص166.

11 . شهرستان. المؤتمر السوري، ص 185-187.

الثامن من آذار بتعكير صفو جهود رضا الساعية إلى إعادة دمج الحزب المحافظ الساخط. في أحد تلك الأيام تكلم رضا مع نائبه عبد القادر الخطيب عن « الخلل والاضطراب الذي حصل أخيراً في المؤتمر، فشوه سمعته الحسنة، وفي وجوب التعاون على تلافيه».

في هذه الأثناء، دخل عزة دروزة لحضور جلسة المؤتمر، فاتهمه الخطيب بتعطيل جلسات المؤتمر. فقد لاحظ الخطيب أن دروزة الذي كان يساعد في الحفاظ على النظام في القاعة في فترة رئاسة الأتاسي لم يعد يجلس قرب الرئيس في فترة رئاسة رضا. اعتذر دروزة من رضا موضحاً أنه ترك مقعده على المنصة لاستشارة بعض النواب بمسودة أحد القوانين.

فوجئ رضا وشعر بالارتياح لرؤية عدوه اللدود، الخطيب، يدافع عنه أمام المؤتمر، وعبر عن ذلك بقوله: «كان يعتقد أن الأفندية من حزبنا قد عز عليهم أن يكون رئيس المؤتمر عالماً دينياً معمماً»[12].

في النهاية تعلم ذوو الطرابيش وذوو العمامات التعاون مع بعضهم البعض. في البداية تعامل دروزة الذي كان يُعتبر المرشد الشخصي وصديق الأتاسي بحذر مع رضا الكهل والعالم البارز. فعلى النقيض من شخصية الأتاسي المتوازنة اعتبر دروزة رضا حاد الطباع ولطالما كان سريع الانفعال في الجلسات. إلا أن شخصية رضا لم تكن مخيفة ولا متعالية واعتبر دروزة «أحد أعمدة الحزب». وسرعان ما بنى الرجلان علاقة عمل محترمة بينهما، لا بل وعلاقة ود أيضاً.

كما حاول رضا، ملتزماً بالمحافظة على جبهة موحدة في مواجهة المخاطر الخارجية، تعزيز روح التفاوض والبراغماتية بين النواب الآخرين أيضاً. وكان ينصحهم بعدم التمرد على الحكومة قائلاً إن العمل مع الحكومة أفضل من تقويضها.[13]

إلا أن الحفاظ على الوحدة لم يكن مقتصراً على سد الفجوة بين التيار العلماني والديني وإنما تطلب الحفاظ على حسن نية السوريين غير المسلمين الذين اختُبر ولاءهم بشدة عبر الخطاب للفرنسيين والقوميين اللبنانيين المسيحيين والقوميين المسلمين. وقد اهتزت الثقة المتبادلة أثناء تحضيرات المؤتمر لمعالجة قضية المساواة في حقوق غير المسلمين المثيرة للجدل بسبب النزاع خارج قاعة المؤتمر.

وقد اتخذت حرب العصابات في سهل البقاع صبغة طائفية. فغالباً ما هاجمت الميليشيات السورية القرى المسيحية اشتباهاً في مشاعرهم المؤيدة لفرنسا. كما أدت الاشتباكات بين القوميين الأتراك والفرنسيين والأرمن إلى تدفق موجات جديدة من اللاجئين إلى الحدود السورية الشمالية. أصبحت الجهود المبذولة منذ يوم الاستقلال لتعزيز الأخوة عبر الطوائف تحت التهديد. كتب القنصل الأمريكي عن ذلك قائلاً «حلب هي مرتع للبروباغاندا العربية والتركية والكردية والشركسية». كما نقل شائعات عن علاقات بين ضباط الملك فيصل العرب في المدينة والقوميين الأتراك الذين كانوا مرة أخرى «يسعون إلى إبادة الأرمن».[14]

إعلان استقلال لبنان

لطالما أعطى الملك فيصل وجمعية الفتاة العربية الأولوية لوحدة المسلمين والمسيحيين ضد ادعاءات فرنسا المسببة للانشقاق بحجة أن المسيحيين بحاجة إلى حمايتها. لم يقلق أي من زعماء جمعية الفتاة العربية من احتمالية الانشقاق الإسلامي المسيحي أكثر من رستم حيدر. حيث كانت الاشتباكات بين الفرنسيين والسوريين في مسقط رأسه في بعلبك في سهل البقاع الدائرة منذ كانون الأول قد زعزعت العلاقة بين المسلمين والمسيحيين. كما زادت الأحداث التي أعقبت عودة الملك فيصل إلى سوريا قلقه بشأن النزاع.

اعتقد حيدر أن تحالف سوريا مع الأتراك سوف يأتي بنتائج عكسية. حيث اعتبرت أوروبا هذا التحالف بمثابة تجديد للجهاد الإسلامي

12 . مذكرات رشيد رضا، 18 حزيران 1920، المنشورة في «العبرة بسيرة الملك فيصل الجزء التاسع»، مجلة المنار، المجلد رقم 34، تشرين الأول 1934، (جمادى الآخرة 1353 هجري) ص 393-394؛ أرناؤوط. دراسات حول الحكومة، ص 68-69.

13 . دروزة، مذكرات دروزة. ص 353، ص 356-357؛ رضا، رشيد، «الرحلة السورية الثانية الجزء العاشر»، مجلة المنار، المجلد رقم 23: 4، نيسان 1922 (شعبان 1340 هجري).

14 . إدارة المحفوظات والسجلات الوطنية الأمريكية، كوليدج بارك، جاكسون إلى الأدميرال مارك ل. بريستول، القسطنطينية، 1 أيار 1920، RG 890d.00/16، ميكروفيلم M 727، لفافة 8.

وبالتالي سيتم اللعب بورقة الدين. كتب حيدر "لنؤيد التقرب مع الترك في السياسة الخارجية، وأما داخليا فيجب أن نقتل هذه العواطف [الوحدة الإسلامية] أو الجراثيم الأجنبية». «الوطن للمسلم والمسيحي معاً».

قلق حيدر أيضاً من أن الحديث الدائر عن إقامة دولة أرمنية مسيحية منفصلة سيؤدي إلى فصل لبنان عن سوريا على أسس طائفية. كان يعلم أن مسيحيي البقاع وخاصة قاطني عاصمتها زحلة ما زالوا يرثون الآلاف الذين ذبحوا في الحرب الأهلية عام 1860. إلا أن العلاقات قد شهدت تحسناً ملحوظاً خلال الستين عاماً التي مضت في ظل حكم المجلس الإداري اللبناني المتعدد الطوائف.[15]

زعزعت فظائع الحرب والاحتلال الأجنبي النظام الإداري العثماني القديم.[16] وتنافس سياسيو المنطقة الغربية المحتلة من قبل فرنسا ومثقفيها على تقديم تصورهم للكيان السياسي ما بعد العثماني منذ تشرين الأول 1918. ففي حين اقترح البعض الوحدة مع دمشق على أساس الهوية السورية المشتركة، دفع البعض الآخر إلى تشكيل دولة منفصلة متحججين بأهمية التاريخ المستقل لجبل لبنان والساحل، كما تبنى آخرون عروبة جمعية الفتاة العربية بالكامل.[17] شجعت هذه الميوعة السياسية حكومة دمشق على فتح مكتب لها في بيروت والانخراط في السباق على كسب القلوب والعقول.

تربعت الحركة التي قادها بطريرك الكنيسة المارونية على رأس الفصائل المتعددة من ناحية الحجم والنفوذ. عايش البطريرك الياس الحويك مجاعة الحرب التي أودت بحياة 200 ألف شخص معظمهم من المسيحيين في جبل لبنان والساحل. في بداية المجاعة، وصل آلاف الناجين الأرمن إلى لبنان. كانت قرى جبل لبنان المدمرة دليلاً له ولرعيته على نية جمال باشا، الحاكم العسكري العثماني، على إبادة المسيحيين من جميع الطوائف في الإمبراطورية. تجاهل الحويك في نهاية الحرب أثر حصار الحلفاء على تفاقم الجوع الناجم عن سوء الإدارة العثمانية والمناخ القاسي واجتياح الجراد[18]، وقبل بامتنان الحماية الفرنسية محيياً علاقة عمرها عدة قرون. في تشرين الثاني 1919 جدد رئيس الوزراء كليمنصو رسمياً هذا الالتزام في اجتماع شخصي مع الحويك في باريس، حتى أنه أصدر مذكرة تؤكد للحويك تشكيل دولة لبنانية مستقلة.

خرجت الكنيسة المارونية من الحرب أكثر قوة من المجلس الإداري اللبناني متعدد الطوائف بصفتها المزود الأساسي للغذاء لسكان جبل لبنان الجياع. وفي مناشدته للفرنسيين، ربط الحويك مجازر حرب عام 1860 بالمجاعة الأخيرة من أجل المطالبة بدولة مستقلة في لبنان الكبير ممتدة على رقعة أكبر من جبل لبنان كتعويض عن المظالم الماضية.[19] أدت حملة الكنيسة المدعومة من معظم المسيحيين تقريباً والمرفوضة من جانب معظم المسلمين والدروز إلى إضفاء طابع طائفي على السياسة في بيروت، وحرضت المسيحيين «اللبنانيين» على المسلمين «الوحدويين» الذين فضلوا الوحدة مع سوريا. وكانت الصحف البيروتية تستخدم المصطلحات الطائفية بشكل روتيني في طروحاتها عن السياسة السورية، زاعمة أن هدف دمشق هو «قتل المسيحيين»، كما وثق حيدر بغضب ذلك في مذكراته.

يقول حيدر إن المسيحيين كانوا يكنون الاحترام لأخوتهم المسلمين ولكن هذا الوضع أخذ منحى آخر منذ وصول الفرنسيين. كما يستهزأ حيدر باتهامات قادة الكنيسة المارونية تجاه الملك فيصل التي كانت تدعي أنه قائد طائفي خطير لمجرد كونه من نسل الرسول. ومن ثم يسأل في إشارة إلى الجنرال غورو: "ثم ماذا يقولون [يقصد المسلمين] عن ذلك القائد الذي جاء إلى الشرق وبدأ يعلن أنه ابن الصليبيين؟ هل يأتي يوم يعترف المسيحيون بإخلاص المسلمين فيمدون إليهم أيديهم مخلصين كما حدث مع الأقباط المصريين؟».[20]

15 . مقدسي، أسامة. ثقافة الطائفية، دار نشر جامعة كاليفورنيا، بيركلي، 2000؛ أكارلي، إنجين. السلام الطويل: لبنان العثماني، 1861-1920، دار نشر جامعة كاليفورنيا، بيركلي، 1993.

16 . اكسكال، مصطفى. الطريق العثماني إلى الحرب عام 1914، دار نشر جامعة كامبريدج، نيويورك، 2010؛ قضية إبادة جماعية. تحرير رونالد جريجور سوني وفاطمة موج جوتشيك.

17 . حكيم، كارول. أصول الفكرة الوطنية اللبنانية 1840-1920، مطبعة جامعة كاليفورنيا، بيركلي، 2013؛ فرحة، مارك. "من المعارضة المناهضة للإمبريالية إلى الموافقة الوطنية: الحرب العالمية الأولى وتشكيل وعي وطني عبر الطائفية في لبنان"، القطان، نجوى. "تأريخ الجوع: المجاعة في لبنان وسوريا في زمن الحرب"، أرسان، أندرو. "البطريرك، الأمير، والوطنيون: الحضارة وتقرير المصير في مؤتمر باريس للسلام" من كتاب الحرب العالمية الأولى وما بعدها، تحرير ت. ج. فريزر، مكتبة جينكو، لندن، 2015، ص 91-146.

18 . معوض، يوسف. الموارنة في التاريخ، دار كتاب الشرق، بيروت، ص 143-165.

19 . مذكرة من حويك إلى مؤتمر باريس للسلام في 25 تشرين الثاني 1919، أعيد طبعها في كتاب زامير، مير. تشكيل لبنان الحديث، مطبعة جامعة كورنيل، إيثاكا، 1985، ص 269-278؛ حكيم، كارول. أصول الفكرة الوطنية اللبنانية 1840-1920، دار نشر جامعة كاليفورنيا، بيركلي، 2013، ص 242-246؛ إيده، كارلا، بيروت: ولادة رأس المال (1918-1924)، دار نشر سندباد، باريس، 2010، ص 336-345.

20 . مذكرات رستم حيدر، تحرير نجدة فتحي صفوة، الدار العربية للموسوعات، 1988، ص 557، ص 562، ص 569-572.

بعد فترة وجيزة من كتابة حيدر لهذه الأفكار، التقى بأعضاء الوفد الماروني الثالث الذي أرسله البطريرك الحويك إلى باريس. تألف الوفد من ثلاثة موارنة وأمير درزي بقيادة المطران عبد الله خوري.[21] تلقى الوفد ترحيباً حاراً من اللوبي الاستعماري الذي رتب لعقد اجتماعات بين المسؤولين التشريعيين اللبنانيين والفرنسيين. وفي العشرين من شباط، تبنت لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الفرنسي قراراً يدعم إنشاء لبنان الكبير المستقل الذي كان سيضم مسقط رأس رستم حيدر في سهل البقاع المتنازع عليه.[22]

استنكر وفد المطران خوري «تهكم» المؤتمر في اجتماعه وإعلانه الاستقلال في دمشق في مذكرة وجهت لرئيس الوزراء ميلران. وقد أكد غورو لرئيس الوزراء أنه سيمنع النواب اللبنانيين من حضور تتويج الملك فيصل الذي من المرجح أن «يعزز القومية الإسلامية». وفي منتصف آذار قرر غورو القيام بجولة في المنطقة الغربية المحتلة من قبل فرنسا خوفاً من خروج «مظاهرات محرجة» في الأراضي الفرنسية معلناً أن الإعلان السوري باطلٌ ولاغٍ. وزعم أن أربعة آلاف مسيحي فروا من الإرهابيين الشريفيين إلى الساحل طلباً لحماية فرنسا.[23]

في الثاني والعشرين من آذار أصدرت مجموعة لبنانية إعلان استقلال مضادٍ لإعلان دمشق بمباركة كل من غورو والبطريرك الحويك. اجتمع المئات من الوجهاء وقادة القرى ومسؤولي المدن من جميع أنحاء جبل لبنان في بعبدا، مقر المجلس الإداري اللبناني. وبينما كانوا يرفعون علماً جديداً يضم ألوان العلم الفرنسي الثلاثة، رفض النواب سلطة مؤتمر دمشق وأعلنوا قيام دولة لبنان الكبير المستقلة تحت الانتداب الفرنسي. كما أدانوا النواب اللبنانيين الذين تحدوا منع غورو لحضورهم المؤتمر السوري علماً أن اثنين منهم كانوا مسيحيين مارونيين وهما جورج حرفوش وعارف النعماني من بيروت.[24]

على الرغم من سيطرة الكنيسة المارونية على أكبر كتلة من المسيحيين اللبنانيين، كانت هناك فصائل سياسية أخرى أكثر مرونة في لبنان. فقد أيد بعض المسيحيين وخاصة الروم الأرثوذكس اقتراح إعلان الثامن من آذار الداعي لدمج جبل لبنان المتمتع بالحكم الذاتي مع سوريا المستقلة. كما اعتقد السياسيون في دمشق أنهم قد يفلحون في استقطاب المزيد من الدعم من الساحل وعليه قام فيصل بجولته الخاصة في لبنان في وقت لاحق في آذار. وقد اشتكى غورو من رفرفة الأعلام السورية في كل مكان في سهل البقاع.[25]

تحت ضغط الإعلان اللبناني والعنف الطائفي في المناطق الحدودية بين المنطقتين الغربية والشرقية بدأ المؤتمر بمناقشة حقوق الأقليات في الدستور السوري.

تأسيس حقوق الأقليات في سوريا

ليس لدينا عدد رسمي للنواب المسيحيين الذين حضروا المؤتمر العام إلا أن المعلومات المأخوذة من السير الذاتية تشير إلى وجود ما لا يقل عن اثني عشر نائباً. وقد زعم دروزة أن عدد النواب المسيحيين الذين حضروا المؤتمر وصل إلى عشرين نائباً. وتشير التقديرات الإحصائية التقريبية إلى أن هذا العدد كان متناسباً مع عدد سكان سوريا الكبرى. ففي ظل عدم وجود إحصاء سكاني دقيق، قدرت لجنة كينغ كرين أن نسبة المسيحيين في سوريا كانت تشكل 18٪ من عدد السكان في جميع أنحاء سوريا الكبرى. وبالتالي لم يمثل الاثنا عشر نائباً النسبة الدقيقة وإنما ما يعادل 14٪ من إجمالي عدد النواب الخمسة والثمانين الذين يظهرون في الصورة التذكارية الرسمية لمؤتمر

21. مراسلات كليمنصو - حويك، 10 تشرين الثاني 1919، الوثائق الدبلوماسية الفرنسية المتعلقة بتاريخ لبنان وسوريا في وقت الانتداب: 1914-1946، تحرير: أنطوان حكيم، المجلد الأول، لامارتان، باريس، 2003، ص 738- 739؛ مراسلات حويك - كامبو، 28 كانون الثاني 1920، ومراسلات غورو- الخوري 13 شباط 1920، حكيم، الوثائق الدبلوماسية، المجلد الثاني، ص 57-58، ص 76-77.

22. د. خوري، جيرار. فرنسا والشرق العربي، ألين ميشيل، باريس، 2009، ص 329؛ حكيم. أصول الفكرة الوطنية اللبنانية، ص 251- 253؛ زامير. تشكيل لبنان الحديث، ص 78-79؛ مفكرة المطران عبد الله خوري، تحرير: سامي سلامة، دار نشر جامعة نوتردام، زوق مخايل لبنان، 2001)، ص 11-13، ص 22-33، ص 170- 172.

23. مراسلات الوفد اللبناني - ميلران، 18 آذار 1920، ومراسلات غورو - ميلران، 4 و 21 آذار 1920، تحرير: حكيم. الوثائق الدبلوماسية، المجلد الثاني ص 105-107، ص 156، ص 162-163.

24. زامير. تشكيل لبنان الحديث، ص 86-89؛ مراسلات غورو - ميلران، 4، 10، 25 آذار 1920، تحرير: حكيم، الوثائق الدبلوماسية، المجلد الثاني ص 105- 107، ص 123، ص 173-174.

25. مراسلات غورو - ميلران، 21 آذار 1920، تحرير: حكيم، الوثائق الدبلوماسية، المجلد الثاني، ص 162.

عام 1920.[26]

إن عدد السكان المسيحيين كان متبايناً حسب المناطق. ففي المنطقة الشرقية (سوريا الداخلية والأردن) شكل المسيحيون 8.3٪، وفي المنطقة الجنوبية (فلسطين) 10٪، أما في المنطقة الغربية (الساحل اللبناني) 37٪. وفي حين زاد التمثيل المسيحي على نسبة السكان في المنطقتين الشرقية والجنوبية، احتج المسيحيون في المنطقة الغربية بشكل محق بأن تمثيلهم في المؤتمر كان منقوصاً. ولكن كان من المكر إلقاء اللوم على المؤتمر بسبب تمثيل المسيحيين اللبنانيين المنقوص، إذ أن الفرنسيين لم يعرقلوا الانتخابات المفتوحة عام 1919 فحسب، بل أن الكنيسة المارونية والمجلس الإداري اللبناني رفضا إرسال أي نواب مسيحيين لحضور المؤتمر أيضاً.

كان تمثيل اليهود في المؤتمر منقوصاً أيضاً. ففي حين قدرت لجنة كينغ كرين عدد السكان اليهود في سوريا الكبرى بـ 110000 (أكثر من نصف هؤلاء كانوا في فلسطين)، كان النائب اليهودي الوحيد المسجل هو يوسف لينادو من دمشق. وكان الصهاينة في فلسطين قد رفضوا إرسال أي نائب إلى المؤتمر. لم يثر لينادو أي احتجاج علني ضد إدانة المؤتمر للصهيونية ولا نعرف إن كان ذلك الموقف نابع عن قناعة أو خوف. كما تم تجاهل مجموعات أخرى أبرزها الأكراد الذين عاش الآلاف منهم في حيهم في دمشق بقيادة عبد الرحمن يوسف وعائلة الناشطة النسائية نازك العابد، إضافة إلى الآلاف منهم الذين كانوا يعيشون في حلب وفي صحارى سوريا الشمالية الشرقية. كان معظم الأكراد الحضريين يتحدثون العربية وكانوا منفصلين اجتماعياً عن الجماعات الصحراوية والريفية. آنذاك لم تكن هناك أية حركة قومية كردية منظمة في سوريا. وليس لدينا أية سجلات تشير إلى التماسات مقدمة من الأكراد الذين ربما اعترضوا على تسمية سوريا باسم مملكة عربية، كما لا يوجد أي دليل على مناقشة حقوقهم في المؤتمر.[27]

في النهاية، تمحور نقاش حقوق الأقليات في المؤتمر حول حقوق المسيحيين بشكل يفوق حقوق أي مجموعة أخرى، وذلك بسبب الأحداث في لبنان والضغط من المجلس الأعلى. وعلى الرغم من أن مفهوم حقوق الأقليات كان جديداً بالنسبة إلى القادة السياسيين، إلا أنهم كانوا متقبلين فكرة المساواة القانونية منذ مدة طويلة. كما أن المسؤولين العرب لم يشاركوا النخبة الحاكمة التركية العداء للمسيحية في الحقبة العثمانية. وفي عام 1908 تبنى رجال الدين المسلمين في بيروت ودمشق علناً وعد المساواة القانونية للمسيحيين.[28]

كانت لآراء رشيد رضا حول العلاقات الإسلامية المسيحية تبعات كثيرة نتيجة شغله لمنصب رئيس المؤتمر. لقد عاش رضا وترعرع في كنف عائلة مسلمة تربطها علاقات ود مع جيرانها المسيحيين في مدينة طرابلس (لبنان)، إلا أن انتقاده العدوانية الإنجيلية للمبشرين المسيحيين زاد بعد انتقاله إلى القاهرة. فقد انخرط رضا في جدالات للدفاع عن الإسلام ضد المستشرقين الأوروبيين، وحث المسلمين على تعزيز علمهم وإيمانهم في العالم الحديث. ومع ذلك، حافظ رضا على صداقات وثيقة مع المسيحيين العرب ولا سيما المهاجرين السوريين في القاهرة. وواصل العمل على الحوار بين الأديان في مجلته.[29]

أعجب رضا شخصياً بجو المساواة والتسامح النسبي الذي كان سائداً في دمشق. وكتب عن ذلك قائلاً: "لم يكن المسلم يُحابى في حكومة الشام، ولا شكا مسيحي ولا يهودي من الحكومة". وأضاف: "لم يكن المسلمون يرجون من الوزراء، ورؤساء الحكومة المسلمين ما لا يرجون من الوزراء والرؤساء من النصارى".[30] وفي نيسان، ألقى رضا محاضرة في المؤتمر حول الإسلام والحكومة التشريعية. وحاجج أنه بمجرد أن يفهم غير المسلمين التعاليم الإسلامية حول هذا الموضوع سوف يجدونها مقبولة. كان رضا راضياً في نهاية المحاضرة إذ

26 . باورت، محمد جمال. المؤتمر السوري العام (1919-1920): الدستور السوري الأول، السياق، والطبيعة والوظائف، والمراحل والقضايا، مجلة تبين، العدد الثالث، المجلد الأول، كانون الثاني 2013، ص 23-48. (بالعربية). لقد كان عدد نواب المؤتمر السوري يتغير مع الوقت. فبحسب احصاءاتي واستناداً إلى مذكرات شهرستان وكتابها المؤتمر السوري بلغ عدد نواب المؤتمر بين 87-88 نائباً في ربيع عام 1920. أما بحسب تقرير استخبارات مكتب القاهرة الصادر في تاريخ 18 تشرين الأول 1920 فقد بلغ عدد نواب المؤتمر 88 نائباً في الفترة ما بين تشرين الثاني 1919 وآذار 1920: الأرشيف الوطني اللبناني، وزارة الخارجية 5040/371، ص 213- 218.

27 . تيجيل، جوردي. أكراد سوريا: التاريخ والسياسة والمجتمع، روتليدج، نيويورك، 2009، ص 9- 11؛ وينتر، ستيفان، «النهضة الأخرى: البدرخان، والملل والجذور القبلية للقومية الكردية في سوريا»، أورينت موديرنو 25: 3، 2006، ص 461-474.

28 . كامبوس. الأخوة العثمانيون ص 93؛ دي ماتوسيان، بدروس. أحلام الإمبراطورية المحطمة، ص 47، نقلًا عن المقطم، 22 آب1908: 3؛ دوبون، آن لور. « الاصلاح والثورة

29 . رياض، عمر. الإصلاح الإسلامي والمسيحية (ليدن: بريل، 2009)؛ وود، سايمون. النقد المسيحي، البراهين الإسلامية: دفاع رشيد رضا الحداثي عن الإسلام، ون ورد،

30 . رضا. «الرحلة السورية الثانية الجزء العاشر»، مجلة المنار، نيسان 1922، (شعبان،1340 هجري)، ص 313-317.

أخبره العديد من النواب المسيحيين أنهم سعداء بمحاضرته.[31]

لكن رضا حذّر قراء مجلة المنار من عدم حساسية المسلمين بمن فيهم هو نفسه في أغلب الأحيان تجاه القضايا التي تخص المسيحيين. ففي نهاية الحرب، سارع المسؤولون المسلمون المدربون على أيدي العثمانيين إلى تولي الوظائف الشاغرة التي تركها الأتراك دون التفكير في ضم المسيحيين. وفي أواخر عام 1919 عندما ساعد رضا في جمع الأموال لإحدى الكليات الإسلامية في بيروت، لم يكن آخذاً بعين الاعتبار المظهر الطائفي لحملته. عندما اشتكى المسيحيون من المحسوبية، رد رضا بالدعوة إلى جعل المدارس العامة للمسيحيين والمسلمين على السواء.[32]

شجع فيصل المشاركة المسيحية في الحكومة منذ كانون الثاني. حيث ضمت حكومته ثلاثة من المسيحيين، هم فارس الخوري ويوسف الحكيم واسكندر عمون. كما عين الكاهن الماروني حبيب أسطفان في منصب بارز في وزارة الثقافة، وكان أسطفان يستخدم هذا المنصب لحشد دعم المسيحيين للنظام أثناء جولاته في المدن السورية. وبينما استمر في دعم بطريركية الروم الأرثوذكس، بدأ فيصل أيضاً في دعم الصالون الأدبي البارز لماري عجمي والذي جذب مزيجاً من الأعيان المسيحيين والمسلمين. كما كانت العجمي تنشر مجلة نسائية تروج للعروبة بين المسيحيين والمسلمين على السواء.[33]

لم يستخدم مصطلح «أقلية» للتعريف بالمسيحيين كمفهوم سياسي إلا في نهاية الحرب العظمى (الحرب العالمية الأولى) في مؤتمر السلام في باريس. فقد كان نتاجاً ثانوياً لعملية تقسيم الولايات بناءً على الأغلبية السكانية المفترضة في مختلف مناطق الإمبراطوريتين النمساوية (هابسبورغ) والعثمانية. حيث خشي صانعو السلام أن تعاني الجماعات التي تعتبر خارج الأغلبية الحاكمة من التمييز.

صرح الأمير فيصل لأول مرة بعدم وجود أقليات في سوريا رداً على مخاوف باريس، معلناً أن المواطنين من كل الأديان هم جميعاً عرب متساوون في الحقوق. وسعى بشكل أساسي إلى إلغاء النظام العثماني الذي نظم غير المسلمين في مجموعات دنيا منفصلة تسمى الملل. ومع ذلك فقد بدأ فيصل في استخدام مصطلحي الأقلية والحقوق في معالجة قضية غير المسلمين عند عودته إلى دمشق في أيار 1919. وبعد قبوله مباركة رئيس أساقفة المهاجرين (اللاجئين) الأرمن وامتنانه، أعلن فيصل أن «مطاليب الأقلية من الشعب تكون مرجحة على آراء ورغائب الأكثرية» بغاية مواجهة الكراهية الطائفية التي زرعتها الحكومة العثمانية في زمن الحرب. «علينا أن نثبت لهم [الحلفاء] أنّا أمة تريد أن تستقل، ولنحافظ على كبيرنا وصغيرنا وجارنا ومستجيرنا». وكرر فيصل هذه الرسالة في مدينة حلب محذراً من استخدام الأوروبيين الجاهلين ورقة التمييز ضد الأقليات لتقويض قضية الاستقلال السوري. وتعهد بأن «الحكومة التي ستؤسس [...] ستعمل بجميع ما هو واجب لتأييد حقوق الأقلية وسنقطع على ذلك العهود المكتوبة بالصحائف».[34]

ولطالما أكد رضا وحزب الاتحاد السوري بطريقة مماثلة على الدور الحاسم التي تلعبه الضمانات الدستورية للحقوق الكاملة في كسب الدعم الشعبي في سوريا والدعم الأوروبي في مؤتمر السلام. وأكد على ذلك أحد الأعضاء في اجتماع الحزب في كانون الأول 1919 بقوله "يجب أن نذكر دائماً حقوق الأقليات لطمأنة المسيحيين.... علينا أن نعمل على إزالة الخوف من قلوب المسيحيين». عمل رضا والشهبندر في لجنة الأقليات التابعة لحزب الاتحاد السوري. وفي ربيع ذلك العام، تبنى الحزب «مبادئه الأربعة عشر» التي دعا السابع منها إلى حماية الأقليات.[35]

31 . مذكرات رشيد رضا، الثلاثاء، 13 نيسان، 1920، تحرير: رياض، مثل حمار المطحنة.

32. رضا. « الرحلة السورية الثانية الجزء السادس»، مجلة المنار المجلد رقم 22: 8، أيلول 1921، (ذو الحجة، 1339 هجري)، ص 617-623.

33 . عجمي، ماري. هائل أمير سوريا، مجلة العروس، 6: 1، شباط 1920؛ تومبوس. المواطنون الاستعماريون، ص 95، ص 120- 121؛ جيا، ميشيل. ماري عجمي، رياض الريس، بيروت، 2001.

34. أبو خلدون الحصري، ساطع. يوم ميسلون، ترجمة كلازير، سيدني، مركز الشرق الأوسط، واشنطن، 1966، ص 101-114. بالعربية، استخدم الملك فيصل مصطلح الحالي "أقلية» كمضاد لمصطلح «أكثرية» انظر النصوص العربية الأصلية في كتاب أبو خلدون ساطع الحصري، يوم ميسلون، دار الاتحاد، بيروت، 1965، ص 229، ص 231. حول تاريخ «التطبيع» بعد 1920 انظر توماس وايت، بنيامين، ظهور الأقليات في الشرق الأوسط، مطبعة جامعة ادنبره، ادنبرة 2011؛ الأقليات والعالم العربي الحديث، تحرير روبسون، لورا. تحرير، مطبعة جامعة سيراكيوز، سيراكيوز، 2016؛ كولانج، جيفري. «الترجمات الليبرالية: المفاهيم العلمانية والقانون والدين في مصر الاستعمارية»، أطروحة دكتوراه، جامعة سيتي في نيويورك، 2017.

35. الأرشيف الوطني اللبناني، تقرير عن محادثة في القاهرة مع ميشال بك لطف الله عند عودته من سوريا، 5 آب 1919، وزارة الخارجية 371/ 4182، ص 330-333؛ مراسلات حزب الاتحاد السوري إلى رضا، 1 آذار 1919، و»المبادئ الأربعة عشر لحزب الاتحاد السوري»، دمشق، 1919. أشكر عمر رياض على مشاركته نسخًا من هذه الوثائق من أرشيفه الشخصي.

في البداية، في تشرين الأول 1918 انقسمت آراء القادة المسيحيين في دمشق تجاه نظام فيصل، لكن جميع الأساقفة المسيحيين في المدينة أكدوا دعمهم العلني للمملكة العربية السورية الدستورية في مراسم تتويج فيصل في الثامن من آذار 1920، كما تعهدوا بالولاء للملك الجديد شرط أن يواصل الوفاء بوعوده بالمساواة. بعد ذلك عقدوا لقاءً رفيع المستوى في مقر إقامة بطريرك الروم الكاثوليك ديمتريوس الأول قاضي في دمشق. رفض قاضي في البداية حكم فيصل مثله مثل العديد من السوريين الكاثوليكي، إلا أنه شعر بالفزع بسبب أساليب المفوض السامي جورج بيكو غير الفعالة والداعية للانقسام لدرجة أنه انقلب ضد الفرنسيين في أواخر عام 1919. وقدر مسؤول بريطاني، التقى قاضي في ذلك الوقت خلال زيارته إلى سوريا، أن أربعين إلى خمسين في المائة من المسيحيين كانوا معارضين للانتداب الفرنسي.[36]

اتفق الزعماء الروحيون المسلمون والمسيحيون الذين اجتمعوا في منزل قاضي في الحادي عشر من آذار على تشكيل هيئة دائمة "لتأكيد الوفاق والاتحاد بين عموم الطوائف والمذاهب التي اتفق جميعها أخيراً على رفض الانتداب الدولي أياً كان» كما تعهدوا بالعمل يداً بيد مع بعضهم البعض ومع الحكومة لمواجهة «الاستعباد» (بمعنى التمييز والتبعية) و»أن يحفظوا لأنفسهم ولأولادهم من بعدهم حريتهم".[37]

استمر النقاش حول تمثيل الأقليات في المجالس الوطنية والمحلية مدة أسبوعين في النصف الأول من حزيران. احتدم الجدل في السابع من حزيران حول مسألة حصص الأقلية. اقترحت كتلة من النواب تخصيص نصف مقاعد المجلس الوطني لجميع الأقليات مجتمعة أي المسلمين العرب من غير السنة ومختلف الطوائف المسيحية واليهود والدروز والأكراد. قاد المجموعة تيودور أنطاكي النائب المسيحي من مدينة حلب الذي كان أيضاً عضواً في اللجنة الدستورية. إلا أن غالبية النواب صوتوا بالرفض لهذا المقترح في السابع من حزيران لصالح التمثيل النسبي الدقيق. خرج أنطاكي والعديد من النواب المهزومين من القاعة وتوجهوا إلى بطريركية الروم الأرثوذكس لحضور اجتماع استراتيجي استضافه المطران غريغوريوس. لقد كان هذا الأمر نوعاً من الانقسام الذي كان فيصل وحزب الاتحاد السوري يخشيانه منذ فترة طويلة.

في الأسبوع التالي، تم التوصل إلى حل وسط بعد مزيد من الجدل. حيث وافق المؤتمر أخيراً في الرابع عشر من حزيران على المادة 129 المعدلة التي حددت حصص الأقلية في انتخابات المحافظات. حيث منحت هذه المادة الأقليات نسبة تمثيلية أعلى قليلاً (ممثل واحد عن كل خمسة عشر ألف نسمة مقارنة بواحد مقابل كل عشرين ألف مسلم). كما تم التوصل إلى حل وسط شبيه بالمجلس الوطني إذ ينتخب نائب واحد ممثل لكل ثلاثين ألف نسمة من الأقليات، مقابل نائب واحد ممثل لكل أربعين ألف نسمة من المسلمين. حاجج المؤيدون لهذا التعديل بأن هذا الترتيب سيضمن للأقليات ثلث المقاعد في المجالس الوطنية والمحلية.[38]

كان هذا الحل الوسطي أفضل من الدستور العثماني لعام 1909 الذي لم ينص على أحكام خاصة لتمثيل الأقليات مطلقاً، إلا أنه لم يرضِ المدافعين عن تمثيل الأقليات بشكل كامل. قاطع العديد من النواب عملية التصويت في الرابع عشر من حزيران لأسباب لا تزال غير واضحة بسبب فقدان سجلات الجلسات. ربما كان سبب التوتر انعدم ثقة غير المسلمين بالقيادة الدينية لرضا والخطيب. كما يمكن فهم الانشقاق والخوف كردود فعل على سياق سياسي اتسم بتعرض غير المسلمين وغير العرب للعنف على طول الحدود اللبنانية والأناضولية، فقد اقترح قادتهم الفصل الطائفي كبديل آمن عن ليبرالية المؤتمر. في السابع من حزيران، اليوم الذي خرج فيه النواب الستة من القاعة، استدعى المؤتمر وزير الخارجية لمناقشة موجة جديدة من التهديدات الفرنسية.[39]

وافق المؤتمر على عطلة لمدة عشرة أيام في نهاية شهر رمضان بعد التصويت في الرابع عشر من حزيران. وأكمل النواب مراجعة كامل للدستور في التاسع والعشرين من حزيران بعد عودتهم من الإجازة. حيث نوقشت كل مادة من المواد الـ148 على حدة في جلسات المؤتمر.[40]

36 . بيل، جيرترود. سوريا في تشرين الأول 1919، ص 15-16، في L/P25/10/802، مكتبة مكتب الهند وسجلاتها، المكتبة البريطانية، لندن؛ حكيم، سورية والعهد الفيصلي، ص 141-142.

37. تأييد الوفاق والاستقلال بين المسلمين والمسيحيين»، جريدة العاصمة، العدد 108، 11 آذار 1920، ص 6.

38 . تقارير جلسات المؤتمر التي تتناول المواد 88 و89 و92، و 127-131 في جريدة العاصمة، 1-14 حزيران 1920؛ مراسلات غورو - ميلران، 12حزيران 1920، تحرير: حكيم، وثائق دبلوماسية، ص 413-414؛ راسل. الدولة العربية الأولى، ص 149. هذه المواد مرقمة بـ 87، 88، 91 و126-130 في المسودة النهائية للدستور والتي أعيد نشرها في الملحق.

39 . شهرستان. المؤتمر السوري، ص 147.

40. شهرستان. المؤتمر السوري، ص 187.

على الرغم من إشكالياتها، قدمت الأحكام الانتخابية الخاصة بالأقليات، التي جمعت بين ضمان الدستور للمساواة في الحقوق بغض النظر عن الدين أو العرق وإلغاء قانون الشريعة الإسلامية، خطوات مهمة نحو إقامة نظام سياسي ديمقراطي شامل أفضل من النظام العثماني الذي سبقه. وقد مهدت هذه الخطوات لاتباع عملية ديمقراطية تنطوي على النقاش والتفاوض. وفي حين اعتُمدت اللغة العربية لغة رسمية للمملكة السورية، لم يطالب الدستور المواطنين التحدث بها. وبينما هددت الدولة بترحيل المسؤولين الأتراك السابقين، فقد سمحت لأولئك الذين ولدوا في سوريا أو المتزوجين من عائلات سورية أصيلة بالحصول على الجنسية السورية. لا بل مثل الاسم الرسمي للبلاد وهو المملكة العربية السورية حلاً وسطياً بين أولئك الذين سعوا لإقامة الدولة بناءً على مزيج معين من السكان في الأراضي السورية، وأولئك الذين سعوا إلى توسيع الاتحاد العربي. أخيراً، لم يكن حرمان النساء من حق الاقتراع قصوراً في تحقيق المثل الديمقراطية فحسب، بل كان عجزاً مشتركاً في فرنسا وغيرها من الدول الديمقراطية في تلك الحقبة أيضاً.[41]

ذكر الوزير يوسف الحكيم وهو من طائفة الروم الأرثوذوكس في معرض حديثه عن الأقليات أنهم «رأوا الأكثرية الإسلامية في المنطقة الشرقية من سورية تعامل الأقليات معاملة الأخ لأخيه في الحقوق والواجبات ولا تفرق الحكومة في توزيع الوظائف بين مسلم ومسيحي». ترشح الحكيم لرئاسة المؤتمر في آذار حيث حصل على ثلاثة وأربعين صوتاً وحل في المركز الثالث. لم تكن تجربته مع المؤتمر ذي الطابع الديني بعد الخامس من أيار سلبية بشكل كامل. فقد تحدث الحكيم في مذكراته عن عبد القادر الخطيب أنه كان رجلاً ذا آراء مثالية ومتواضعة وليس شخصاً متعصباً. [42]

بالنسبة إلى رضا، كان إقرار دستورٍ يعتبر المسيحيين مواطنين كاملين ذوي حقوق متساوية تلبيةً لطموح تولد عام 1908 عند احتفاله بالثورة في كنيسة أرمنية في القاهرة، عندما حمله حشد من المسلمين على أكتافهم إلى المذبح تعبيراً عن أخوته لأسقف الأرمن. وكتب رضا إلى قراء مجلة المنار بكل فخر عن كيفية تأسيس المملكة العربية السورية ديمقراطية حقيقية قائلاً:

> وكانت الحرية بجميع أنواعها، ولا سيما حرية الاجتماع، والخطابة، والنشر مما تحسدها عليه سائر البلاد السورية ومصر، وزال من دمشق ما كانت مشهورة به من المبالغة في الحفاوة، والتعظيم للحكام والوجهاء، وشعر الشعب بحرمته وكرامته.

حاجج رضا أن حكم المملكة كان أكثر عدلاً من حكم الفرنسيين والبريطانيين، إذ كان غير المسلمين متساويين مع المسلمين في كل شيء. على النقيض من ذلك، فقد عانى المسلمون في لبنان وفلسطين من التمييز.[43]

تقديم الدستور

أجرى المؤتمر قراءة عامة لمسودة الدستور كلها في الخامس من تموز 1920. يومئذ، تجمّع أكثر من ثمانين نائباً في مبنى «العابد» في ساحة المرجة. مثل هؤلاء مقاطعات سوريا الكبرى التي تقع اليوم في خمس دول منفصلة. حيث جاء حوالي نصف النواب من سوريا وثلثهم من لبنان وفلسطين / إسرائيل بينما جاء باقي النواب من الأردن وتركيا.[44]

كان لعثمان سلطان، وهو نائب عن قضاء طرابلس أي منطقة رشيد رضا، الشرف بالتحدث نيابة عن اللجنة الدستورية. حيث سلم الأستاذ الشاب في كلية الحقوق في جامعة دمشق نسخة من الدستور إلى رئيس المؤتمر رشيد رضا. تضمنت الوثيقة 147 مادة وحملت توقيع

41 . باروت. المؤتمر السوري العام، ص 36-40، ص 46؛ شهرستان. المؤتمر السوري، ص 331-332.

42. حكيم. سوريا في العهد الفيصلي، ص 160، ص 164؛ شهرستان. المؤتمر السوري، ص 93.

43. رضا. «الرحلة السورية الثانية الجزء العاشر: حكومة دمشق العربية»، مجلة المنار، المجلد رقم 23: 4، نيسان 1922 (شعبان 1340 هجري)، ص 314؛ المقطم، 31 آب، 1908، ص4، كما هو مقتبس في دير ماتوسيان، أحلام الثورة المحطمة، ص 1-2. تتحدى سجلات كتابات رضا وتمسكه بالمبادئ الدستورية في عام 1920 وجهات النظر القديمة بأن قوميته العربية السورية كانت إسلامية محض في هذا الوقت. انظر، على سبيل المثال، كوفمان، آشر. إحياء فينيقيا، آي بي توريس، نيويورك، 2004، ص 7. كما سيتبين في الخاتمة، فإن دور رضا في الإسلام السياسي جاء لاحقاً في عشرينيات القرن العشرين.

44 . شهرستان. المؤتمر السوري، ص 38-41؛ دروزة. مذكرات، الجزء الأول، ص 350-352؛ فورنييه، بيير. ريكولي، جان لويس. فرنسا والشرق الأدنى، كاسترمان، تورناي، بلجيكا، 1996، ص 66-67. تستند النسب المذكورة إلى هذه المصادر التي تختلف أعداد النواب فيها بسبب تذبذب عضوية أعضاء المؤتمر.

الأربعة والعشرون نائباً أعضاء اللجنة الدستورية وقيادة المؤتمر.[45]

صعد سلطان إلى المنصة ملقياً نظرة على القاعة من تحت طربوش ضيق أبرز خديه الممتلئين وخاطب زملائه النواب قائلاً:

> إن أمتنا السورية اليوم تتأهب لحياة استقلالية جديدة، وإذ كانت راغبة في تحقيق أمانيها الحقة ببذل كل ما لديها من حول وقوة. فقد ارتأى صاحب السمو الملكي الأمير فيصل المعظم أن يضع المؤتمر السوري العام الذي يضم لفيفاً من ممثلي الأمة والحائزين على ثقتها من عموم أنحاء البلاد قانوناً أساسياً للملكة السورية الجديدة تتخذه دستوراً في تنظيم أمورها الداخلية وتعيين شكلها الجديد الذي تتجلى به روح الرعاية والمحافظة بنوع خاص على حقوق الأقليات من المواطنين. وأفاض سموه العالي ببيان شدة الحاجة إلى هذا القانون وضرورة تدوينه منذ الآن، ليكون سلاحاً مدنياً تتقي به الأمة وهي في بداية استقلالها صدمات السياسة الاستعمارية التي يتذرع دعاتها بوسائل وهمية للاستئثار بالسلطة في بلادنا تحت أسماء مختلفة كالوصاية والتدريب والانتداب والتهذيب أو الحماية وما شاكل ذلك.

قدم سلطان الدستور ليكون «برهاناً جلياً لدى العالم المتمدن» على أن السوريين كانوا على جانب لا يستهان به من الرقي يؤهلهم لإدارة دولة حديثة. وأعلن أن سوريا قد نضجت خلال الأشهر الثمانية عشرة التي مضت منذ تصويت المجلس الأعلى على إنشاء نظام الانتداب. كما أكد أن لدى السوريين الآن نظام حكم يفي بمعايير الاستقلال الكامل.[46]

قدم خطاب سلطان الدستور كوثيقة حية، مصممة خصيصاً لتلبية احتياجات المجتمع السوري الخاصة. وأوضح سلطان أن الدستور لم يكن نموذجاً حكومياً أجنبياً تم انتقاؤه من الكتب المدرسية المفروضة على السوريين لإرضاء الأوروبيين في مؤتمر السلام. كما شرح كيف «سلكت اللجنة في عملها هذا سبيل الباحث المدقق عن الأصول والأساسات التي تتجلى بها الحياة الديمقراطية مع ملاحظة حالة البلاد والشعب على اختلاف مذاهبه ومشاربه». وخلص إلى اتفاق الأعضاء في النهاية على شكل الحكم النيابي المدني لأنه سيوازن بين الحريات وسيادة القانون. كما سيساعد النظام المقترح على حشد الرأي العام ولكنه لن «يترك للأمور الدينية البحتة مجال في السياسة والأحكام العمومية».

كان هذا هو المنطق وراء المادة الأولى التي قرأها سلطان بصوت عالٍ قائلاً: «إن حكومة البلاد العربية السورية حكومة ملكية نيابية عاصمتها دمشق الشام ودين ملكها الإسلام». وأوضح سلطان أن المادة تضمن حق الناس في المشاركة في الحكم ولا تترك السياسة لسيطرة «الأمور الدينية». علماً أن الدستور يقدم ضمانات لحرية الأديان والمذاهب ويحمي الأمة من التمييز على أساس طائفي.

قدّر سلطان رغبة بعض السوريين في اتخاذ خطوة أبعد من ذلك تسمح بتأسيس نظام حكم جمهوري بعد ما عانوه «من الشدائد في عهد السلطة المستبدة القاسية»، إلا أن اللجنة لم تؤمن بجاهزية الشعب السوري للجمهورية وأكدت على ضرورة المرور بفترة انتقالية تتضمن تربية اجتماعية وإلا ستكون الجمهورية مدعاة لانتشار الفوضى.

أوضح سلطان أن اللجنة اختارت فيصل ملكاً لامتلاكه صفات تتناسب واحتياجات سوريا الخاصة. فسجل فيصل القيادي والبطولي في ساحة المعركة سيلهم الشعب وينهض به نهضة «تنسيه ما كان عليه من الانحطاط بسبب الحكم القديم». لكن بعض السوريين تساءلوا كيف «يعتلي عرش المملكة السورية، وهو في بالوقت نفسه ابن الحجاز؟» فتجاوبت اللجنة مع مخاوفهم بتنصيب فيصل ملكاً «ينتخب من بين أبناء القطر السوري» وليس عن طريق نسله أو أصله الجغرافي. وتابع أن فيصل لم ولن يستطيع أن يصبح مستبداً مثل السلطان العثماني لأن الحكومة ستكون مسؤولة أمام المؤتمر وليس أمام الملك. ولذا فقد جاء في «المادة التاسعة من اللائحة القانونية أن الملك محترم وغير مسؤول».

ونظراً لمعارضة السوريين لنظام الحكم المركزي المتبع من قبل حركة الأتراك الشباب فقد شرح سلطان أن الدستور أسس لحكومة اتحادية لا مركزية، تحتفظ بموجبها مجالس المقاطعات بجميع السلطات المحلية. وسيصدر المجلس العمومي القوانين الوطنية بشأن الصحة والتعليم والعمل والدفاع. كما أن الوحدة ستعزز عن طريق اللغة الرسمية المشتركة والمناهج التربوية الوطنية.

45. رضا. مذكرات رشيد رضا، 5 حزيران، 1920، المحررة في رياض، « مثل حمار المطحنة».

46 . شهرستان. المؤتمر السوري، ص 179-182، ص 229.

كما أكد سلطان على «حقوق الأفراد والجماعات» المُضمّنة في الفصل الثالث من الدستور. حيث كفل الدستور الجنسية لسكان سوريا جميعهم، وأكد أن السوريين متساوون أمام القانون في الحقوق والواجبات. كما صان الدستور حرية المعتقدات والديانات وحرية الصحافة من الرقابة. وقد حظر الدستور بشكل كامل أيضاً السخرة والنفي والتعذيب والدخول غير المصرح به إلى المساكن الخاصة. كما جعل التعليم الابتدائي المجاني إلزامياً على جميع المواطنين وسُمح بالمدارس الدينية بما في ذلك المدارس المسيحية.

تحدث الأستاذ الشاب بإسهاب عن الضمانات الدستورية لحماية الأقليات وحماية مدارسها وطقوسها الدينية. حيث ستكفل القوانين الانتخابية عدم هيمنة أي زمرة حاكمة على الحكومة من خلال السماح لجميع المواطنين (الذكور) بالاقتراع وتخصيص حصص محددة لتمثيل الأقليات.

واختتم سلطان خطابه باقتراح يدعو فيه المؤتمر لإرسال طلب إلى رئيس الوزراء الأتاسي للبدء بتنظيم استطلاعات الرأي حتى تُجرى الانتخابات النيابية فور الانتهاء من إقرار الدستور.

سعد النواب بهذا الإنجاز، وصوّتوا بالموافقة المبدئية على كامل الدستور بانتظار جولة ثانية لمراجعة كل مادة على حدة. كما اتفقوا على بدء عملية تنظيم الانتخابات.[47] وفي غضون أسبوع، أقرّ المؤتمر المواد الستة الأولى بشكل رسمي مع تعديلات طفيفة. أسست هذه المواد لحكومة ملكية مدنية نيابية في سوريا وثبتت سلطات الملك الذي كان عليه أن يحترم الدستور والشرائع الإلهية (وليس الشريعة الإسلامية كما هو الحال في الدستور العثماني).

وهكذا كان السوريون مستعدين لتطبيق الديمقراطية الدستورية التي وعدوا بها بعد مرور عام واحد فقط على كشف المؤتمر للجنة كينغ - كرين عن المشروع الدستوري.

الخاتمة: الدعم الماروني في الساعات الأخيرة

في حين تجاهلت الصحف الكاثوليكية بشكل عام الأحداث في دمشق، تابعت صحف أخرى في بيروت السياسة السورية عن كثب. وفي ربيع عام 1920، خصصت صحيفة «لسان الحال» التابعة لعائلة مسيحية بروتستانتية عموداً دورياً حول سوريا لمتابعة النقاشات الدستورية وبشكل خاص تلك النقاشات الدائرة حول حقوق الأقليات. كما نشرت الصحيفة في الوقت نفسه مقالات نقدية حول مشروع الجنرال غورو لصياغة دستور منفصل للبنان. كان الجنرال قد أصرّ على تعيين أعضاء اللجنة الدستورية بنفسه وأوضح أن الحاكم سيكون فرنسياً وليس لبنانياً. كما نشرت «لسان الحال» في الأسبوع الواقع بين يومي الثلاثين من حزيران والسابع من تموز عدة مقالات حماسية حول تعزيز الدستور السوري لحقوق الأقليات وتقديمها في المؤتمر إلى جانب مقالة افتتاحية طالبت بحق الشعب بتعيين حكامهم.[48]

في أوائل أيار، عادت الشكوك حول النوايا الفرنسية في لبنان. حيث قلق القوميون البارزون من عدم ذكر لبنان في مؤتمر سان ريمو. فقد ضُمن مصير لبنان في قرار فرض فرنسا سلطة الانتداب على جميع أنحاء سوريا. ارتاب المسيحيون الذين طالبوا باستقلال لبنان بما فيهم الموارنة من ألا يكون هناك انتقال سريع من الانتداب الفرنسي إلى الاستقلال الكامل. مما دفع البعض إلى إعادة النظر بإعلان الاستقلال في الثامن من آذار الذي وعد لبنان بالحكم الذاتي الكامل بشرط استبعاد جميع القوى الأجنبية (فرنسا) من أراضيه.

في ظل النقاشات العامة، بدأ النواب اللبنانيون في المؤتمر السوري بإجراء محادثات سرية مع من عارض الاتحاد مع سوريا سابقاً. وأسفرت المحادثات التي أجراها رياض الصلح، نائب مدينة صيدا الساحلية، مع مجلس الإدارة اللبناني عن نتائج مذهلة ومفاجئة.

47. حكيم. الوثائق التاريخية، ص 194.

48. « شعب واحد» 1 حزيران 1920، و»حقوق الأقلية»، 3 حزيران،1920، مجلة لسان الحال. ملاحظات عامة مستنتجة من دراسة مجموعة مقالات منشورة في الصحف التالية المنشورة بين عامي1919- 1920: لسان الحال، الحقيقة، البلاغ، البراق، والبشير. أشكر كاثرين البتروني على مساعدتها البحثية.

اعتقد الصلح أن مستقبل سوريا كان معلقاً على الرأي اللبناني وكان يهدف إلى تبديد مزاعم فرنسا بأنها حامية المسيحيين عبر كسب الولاء الماروني للدولة السورية. وبعد فترة وجيزة من الخامس من تموز، حمل الصلح نسخة من الدستور السوري إلى اجتماع مجلس الإدارة اللبناني، فسعد العديد من أعضاء المجلس بتمتع غير المسلمين بحقوق المواطنة المتساوية في سوريا. كما جلب الصلح وعداً من فيصل يقر بأن دولة سوريا الموحدة ستمنح المنطقة الساحلية كدولة لبنان التي تمتد من صيدا في الجنوب إلى طرابلس في الشمال استقلالاً إدارياً. علماً أن أعضاء المجلس كانوا قد تأثروا أيضاً بتقارير كاذبة تتحدث عن اقتراب فيصل وغورو من إبرام اتفاق قد يترك لبنان تحت السيطرة الفرنسية.

في العاشر من تموز، صوت سبعة من اثني عشر عضواً، أي أغلبية مجلس الإدارة اللبناني، لصالح الانضمام إلى حكومة دمشق. في تلك الليلة، توجّه أعضاء المجلس السبعة بقيادة سعد الله الحويك شقيق البطريرك الماروني سراً إلى دمشق لمبايعة الملك فيصل. كما أرادوا التوجه إلى باريس لإعلان دعمهم للمملكة العربية السورية أمام المجلس الأعلى إلا أن جندياً سنغالياً اعتقلهم بتهمة الخيانة أثناء توقف القطار الذي كانوا يستقلونه عند نقطة تفتيش جبلية. بعد ذلك، ألغى غورو مجلس الإدارة اللبناني على الفور.[49]

كان انشقاق شقيق البطريرك الماروني بمثابة تأييد للدستور الديمقراطي السوري باعتباره «سلاحاً مدنياً تتقي به الأمة» ضد المخططات الاستعمارية. في ذلك السياق ذكر يوسف الحكيم أن هذا الحدث «كان أروع حدث ابتهجت له النفوس». إذ لم يتحمل اللبنانيون الذين عاشوا بحرية في منطقة جبل لبنان العثمانية في العهد العثماني الخضوع للحكم الفرنسي المباشر بموجب الانتداب.[50]

لم يدم تفاؤل الحكيم طويلاً إذ تكشفت الأحداث بسرعة خلال الأسبوعين التاليين مُحبطةً خطط السوريين في تأسيس ديمقراطيتهم عبر إجراء الانتخابات. واستيقظ المؤتمر على المناورات الدبلوماسية المصيرية التي كانت على وشك تحديد مصير سوريا.

أثار إعلان المؤتمر للاستقلال احتفالات شعبية في فلسطين. إلا أن البريطانيين اعترضوا سبيل أي خطوة فعلية نحو دمج المنطقة في سوريا الكبرى. وفي منتصف حزيران، احتج عزة دروزة ونواب فلسطينيون آخرون في المؤتمر ضد تعيين بريطانيا لأول مفوض سامي مدني لفلسطين.

أما على الساحل اللبناني، فقد عملت اللجنة الفرنسية العليا سراً لاستباق أي طوفان يدعم الانضمام إلى سوريا الكبرى الموحدة. وعلى أعقاب سابقة مؤتمر سان ريمو، عزم رئيس الوزراء الفرنسي ميلران على استخدام القوة لسحق الرأي الشعبي المعارض لسلطة الانتداب، وخطط مع الجنرال غورو طوال شهر حزيران، حتى أثناء مناقشة المؤتمر للمواد الأخيرة من الدستور، لتدمير دولتهم بشكل مطلق.

49 مراسلات غورو- ميلران، 12 تموز 1920، تحرير: حكيم، وثائق دبلوماسية، الجزء الثاني، ص 468-469؛ زامير، تشكيل لبنان الحديث، ص 89-90؛ إيده. بيروت، ص 96-99؛ سيل، باتريك. الكفاح من أجل الاستقلال العربي، مطبعة جامعة كامبريدج، نيويورك، 2010، ص 150-152.

50. حكيم. سوريا والعهد الفيصلي، ص 164-165

برنامج الشرعية والمواطنة في العالم العربي
Legitimacy and Citizenship in the Arab World Research Program

All rights reserved
حقوق الطبع والنشر © LSE 2020.
جميع الحقوق محفوظة